



تقييم برامج الإصلاح ودعم النمو في الجزائر

EVALUATING REFORM AND GROWTH SUPPORT PROGRAMS IN ALGERIA

أديب بلعابد¹ ، عبد الجليل بوداح²

¹ جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، مخبر المغرب الكبير – الإقتصاد والمجتمع، adibadibadib25b@gmail.com
² جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مخبر الابتكار والهندسة المالية، jalil_bouda@yahoo.com

تاريخ الاستلام : 2020/07/29 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/10/08 ؛ تاريخ القبول : 2021/02/18

المخلص

بعد التطبيق الكامل لبرامج الإصلاح ودعم النمو في الجزائر كان من المفترض أن تتحسن الوضعية الإقتصادية للجزائر، لكن بعد انخفاض أسعار المحروقات منذ سنة 2014، أظهرت العديد من المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري تدهورا ملموسا، وتبعية تامة لقطاع المحروقات في ظل غياب التنويع الإقتصادي المرغوب، الأمر الذي استدعى القيام بدراسة تركز على عرض ما تم إنجازه في هاته البرامج والنتائج المتوصل إليها، وإبراز صورة الإقتصاد الجزائري في الساحة الدولية، مع تقديم مقترحات وتوجيهات من شأنها المساعدة على تصحيح الأوضاع.

الكلمات المفتاحية: برامج الإصلاح، دعم النمو، الإقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL : O11, O21, O22, O43, P11, P17.

Abstract

After the full implementation of the reform and growth support programs in Algeria, its economic situation was supposed to be improved, but the decrease in fuel prices since 2014 has led to a significant deterioration and complete dependence on the hydrocarbon sector in the light of the economic diversification absence. Many aggregate indicators of the Algerian economy have ascertained such remarks, these were behind this study that is based on what has been accomplished in these programs and the reaching results, as the image of the Algerian economy in the international arena would be highlighted. Proposals and instructions that would help in correcting the Algerian economic situation is of our concern.

Keywords : Reform programs, growth support, the Algerian economy.

JEL classification : O11, O21, O22, O43, P11, P17.

مقدمة

تميزت ثمانينات القرن الماضي وبالأخص في منتصفها الأخير، بحوادث وتحولات اقتصادية وسياسية كانت بداية التأريخ لدمج العالم ضمن نظام اقتصادي عالمي موحد يعتمد في ديناميكيته على آلية السوق الحر، وكان تبني هذا التوجه حتمية لا بد من تقبلها، وبالأخص من طرف الدول النامية التي كانت اشتراكية في معظمها. فتراكم مساوئ النظام الاقتصادي الاشتراكي والتخطيط المركزي، إضافة إلى ظهور الأزمة النفطية سنة 1986، أسباب كانت كافية لإشعال أزمة اقتصادية بالجزائر إستدعت القيام بإصلاحات اقتصادية أعقبتها برامج لدعم النمو. وكانت البداية بتوقيع الدولة على إتفاق مع صندوق النقد الدولي، للحصول على مساعدات مالية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الخاص بفترة 1989-1991، مع شرط تخفيض الإنفاق والتحكم في عجز الموازنة. وبحلول سنة 1993 تم إصدار قانون الإستثمار الذي يرخص حرية الإستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات باستثناء التي تحتاج موافقة مسبقة من طرف الدولة، وتعتبر هذه السنة بمثابة التاريخ الفعلي لبداية الإنسحاب التدريجي للدولة الجزائرية من النشاط الاقتصادي، وتحميل القطاع الخاص مسؤولية ذلك. لكن ما يثير التساؤل فيما بعد، هو غياب الأعمال التقييمية لهاته البرامج الإصلاحية للاقتصاد الوطني، فهل كان من المفترض مواصلة أم التخلي عنها، خاصة وأن الجزائر مرت بمرحلة إنفرادية من برامج دعم نمو الاقتصاد، لذلك كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو تقييم ما توصلت له الجزائر بعد حقبة زمنية من برامج الإصلاح ودعم النمو.

الإشكالية

إنطلاقا مما سبق قمنا بطرح السؤال الرئيسي كالآتي: هل أسهمت برامج الإصلاح ودعم النمو الاقتصادي في ترقية الاقتصاد الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

- للإجابة على الإشكالية نطلب الأمر طرح أسئلة فرعية كانت كالآتي:
- ما مضمون ومحتوى هذه البرامج؟
- ماذا قدمت هذه البرامج للإقتصاد الجزائري؟
- ما موقع ومكانة الإقتصاد الجزائري في الساحة الدولية؟

الفرضيات

إنطلاقا من ملاحظة الباحثين للأرقام السلبية للاقتصاد الكلي الجزائري، والجهود الحثيثة المبذولة من طرف الحكومة منذ نهاية سنة 2014، في سعيها نحو تنويع الإقتصاد، فقد تم بناء هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن:

- برامج الإصلاح ودعم النمو لم تنجح في تطوير الإقتصاد الجزائري.

الأهمية

تتم معالجة موضوع الدراسة من رغبة الباحثين للاضطلاع على واقع الإقتصاد الجزائري وتحليله، وتحديد موضعه من الأحداث العالمية. فتقييم النتائج المتوصل إليها بعد الإصلاحات وبرامج الدعم، قد تساعدنا في تحديد الأهداف المستقبلية للإقتصاد الجزائري وتحديد توجهاته، بعبارة أخرى، تحديد موقع الإقتصاد الجزائري من حيث أين كان وإلى أين هو ذاهب؟ من هذا المنطلق تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية الخمسة كما يلي:

1. برامج الإصلاح الهيكلي ودعم النمو في الجزائر

1.1 مرحلة برامج الإصلاح في الجزائر

يعد الإصلاح المالي من المحاور الأساسية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي، وقد مثلت السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة أهم أهدافه. وكما هو معروف، كان الإقتصاد الجزائري يمول بصفة أساسية عن طريق الاقتراض مستخدما في ذلك الجهاز المصرفي محليا من جهة، أو الاقتراض من الخارج من جهة أخرى. الأمر الذي أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية، وارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي، وكذلك معدلات التضخم، الشيء الذي أثر على انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية. وما يجب أن نشير إليه، أن هاته الفترة من الإصلاحات الاقتصادية كانت نابعة من فكر النظرية النقدية، والذي يدعو في مجمله إلى تضيق حدود تدخل الدولة في الاقتصاد، فالتدخل في النشاط الاقتصادي هو السبب في حدوث الأزمات، لذلك أصبحت السياسة الإنفاقية وفق هذه الإصلاحات مبنية على أساس سياسة إنكماشية نقشفية، هدفها الأساسي التحكم الصارم في النفقات الحكومية بشكل يؤدي إلى ضبط الموازنة العامة.

ففي سنة 1993، التي يمكن تسميتها بسنة التردد والتراجع، أخذ مسار الإصلاح بالتردد أحيانا وبالارتخاء أحيانا أخرى بخصوص السياسة الإنفاقية، في الوقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية إلى الظهور من جديد، ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي كنتيجة لانخفاض قيمة العملة وزيادة الإختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30% من حصيللة الصادرات، زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي. كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6% سنة 1994 مما أدى إلى هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي. أما بالنسبة للإختلالات المالية، فقد عرفت الموازنة العامة عجزا قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي ثبط من إيرادات الصادرات البترولية، وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج المحلي سنة 1993، فضلا عن تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي.

إضافة لما سبق، وبعد انقضاء برنامج الاستقرار الاقتصادي، عقدت السلطات الجزائرية في سنة 1994 اتفاقا مع صندوق النقد والبنك الدوليين، تضمن برنامجا أعمق وأشمل للإصلاحات الاقتصادية انبثقت عنه برنامجا للاستقرار الاقتصادي قصير المدى يغطي الفترة 1994-1995. كما أبرم اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكيف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 1995-1998. فالبرنامج الذي إتفق عليه مع صندوق النقد الدولي كان من شأنه تحسين الوضعية المالية للجزائر عن طريق إتباع سياسة مالية صارمة، تهدف إلى تحسين وضعية الموازنة العامة عن طريق ضبط الإنفاق العام وضبط السياسة الإنفاقية لإحتواء الطلب الكلي، وفحص النفقات العامة مع البنك الدولي من جهة وزيادة الإيرادات العامة من جهة ثانية. وقد ظهر خلال الفترة مصطلحي سياسة التثبيت وسياسة التصحيح الهيكلي. يقصد بسياسة التثبيت القضاء على الاختلالات الظرفية عن طريق انتهاز مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية، تعمل على الحد من عجز الموازنة من خلال تقليص حجم النفقات العامة وتعظيم حجم التحصيل الضريبي بالأخص، بينما تعبر سياسة التصحيح الهيكلي عن مجموعة البرامج التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية، والتي منطلقها القيام بإصلاحات اقتصادية جذرية تخص أساسا نظام الأسعار، والنظام المصرفي، والمؤسسات العمومية، والعمل على تشجيع القطاع الخاص من خلال إزالة القيود البيروقراطية والقانونية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية (شليق، 2012، ص 171).

إن الهدف من السياسات السابقة هو العمل على تخفيض عجز الموازنة وتخفيض معدلات التضخم المرتفعة، وذلك عن طريق تقليص نفقات التوظيف والمستخدمين، وتجميد الأجور، وخفض التحويلات الاجتماعية وإعانات الدعم حتى بالنسبة للمواد الضرورية من الدرجة الأولى. كما أن مواصلة الدولة في توسيع دائرة تحرير الأسعار بما فيها المواد الأساسية، من خلال التخلي المتواصل عن دعمها عن طريق ميزانية الدولة هو ما كانت تتطلبه سياسة التقشف في مجال النفقات، والتي كان هدفها الأساسي هو تحقيق فائض في الميزانية لتوجيهه نحو تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والبنوك، وكذا التخفيف من عبء المديونية الداخلية والخارجية. كما مس هذا التقشف التخفيض من التحويلات الاجتماعية لصالح السكان وكذا الإستثمارات (ضيف، 2015، ص 240).

إن إتباع الدولة لبرامج إصلاح هيكلي، جاء عقب اشتداد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في سنة 1986 وما أعقبها من تداعيات، ما جعل هاته البرامج تمتد على فترتين، الأولى من 1994/05/22 إلى غاية 1995/05/21، وتسمى بمرحلة التثبيت الهيكلي، أما الثانية فتتمدد من 1995/05/22 إلى 1998/05/21 وتسمى بمرحلة التعديل الهيكلي. وقد سعى البرنامج الثاني (عيساني، حلوفي، و رحيمي، 2014، ص 6) لتحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج قطاع المحروقات، مع استهداف تخفيض التضخم إلى 10.3%، وأيضا تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال الفترة (1994-1995)، والعمل على التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، و التخلي التدريجي للدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، ووضع إطار تشريعي للخصوصية.

وتستند برامج التثبيت الاقتصادي هاته التي صممها صندوق النقد الدولي على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، انطلاقا من تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها، والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد الوطني لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات وذلك في الأجل القصير.

أما البنك الدولي فقد انطلق أيضا من نفس النظرية في تخصيص الموارد عند تصميمه لبرامج التكيف الهيكلي، مستخدما آليات السوق وعدم التدخل الحكومي لتبرير وجهة نظره في التكيفات المطلوبة في مجال السياسات الكلية، التي يتعين الأخذ بها لرفع كفاءة الموارد و تخصيصها، فهو معني أساسا بمشكلات خاصة بالأجل المتوسط والطويل.

مما سبق، يمكن القول أن سياسات برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي تستند على نموذج نقدي يعرف "بنموذج بولاك"، نسبة إلى مصممه الاقتصادي "جاك بولاك" خلال عمله كمدير دائرة البحوث بالصندوق للفترة 1968-1978، والذي يدعى بالنموذج النقدي لميزان المدفوعات، وهذا لدراسة تأثير كل من الصادرات والائتمان المصرفي المحلي، وهما متغيران خارجيان عن النموذج على كل من تكوين الدخل وميزان المدفوعات، وتم دعم النموذج لاحقا بأسلوب الامتصاص أو الإستيعاب. (عاشي، 2009، ص 3) بمعنى أن منهج صندوق النقد الدولي لسياسات التثبيت يركز على تقليص حجم الإقراض لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، وتستخدم سياسات تخفيض الطلب خاصة تلك المتعلقة بالتحكم في الإنفاق الحكومي، للتحكم في العجز في ميزان المدفوعات، وتهدف سياسة التعديل الهيكلي إلى رفع منحى العرض لتخفيض فائض الطلب والتقليل من فجوة التجارة، باعتبار ترتيب متطابقة الإنفاق والدخل.

وتؤكد الأدبيات والدراسات الاقتصادية الحالية على الأهمية الفائقة لتطبيق فلسفة الإصلاحات الاقتصادية من طرف الدول النامية للخروج من أزمتها، وذلك بتفعيلها على صعيد تحسين الربحية وتعزيز المركز التنافسي للمؤسسات الصناعية خاصة، فضلا عن الاستجابة لتوقعات الزبائن وتحقيق رضاهم وتحسين معدلات الإنتاجية، وذلك بهدف تلبية إحتياجات السوق الوطنية وتنمية الصادرات وزيادة العائد منها، وتحسين الميزان التجاري بما يتناسب مع المتغيرات الدولية. (عاشي، 2009، ص 1) وتجدر الإشارة إلى تعرض منهج صندوق النقد الدولي وبرامجه لانتقادات متعددة خاصة فيما يتعلق بفلسفة هذه البرامج وإطارها التحليلي والشروط التي تتضمنها، وقد تركزت انتقادات المدرسة البنوية على سياسات تخفيض الطلب التي تعتبرها انكماشية ومسؤولة عن تعميق أزمة الدول التي تطبقها، فيرى أتباع هذه المدرسة أن منهج تخفيض فائض الطلب عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي بما في ذلك تخفيض العملة لا يؤدي حتما إلى تحسين ميزان المدفوعات، وذلك لأن مشاكل الدول النامية هي أساسا مشاكل

هيكلية، بحيث لا تتمكن هذه الدول من تخفيض الطلب أو تحويله. كما ينتقد أتباع المدرسة البنوية منهج الصندوق في استخدام السياسة النقدية لمحاربة التضخم الناجم أصلاً عن عوامل هيكلية ونقدية، حيث أن هوامش التكلفة والأسعار المحددة ومجموعات الضغط هي التي تتحكم في الأسعار وترفع التضخم. ونتيجة ذلك فإنه بعد تطبيق البرنامج ترتفع معدلات التضخم و أسعار الفائدة ويسوء توزيع الدخل.

والملاحظ من جهة أخرى، أن المدرسة الكينزية الجديدة عارضت أيضاً منهج الصندوق في تخفيض العملة والسياسات التشددية على أساس أن هذه السياسات غير قادرة على تغيير الأسعار النسبية، وبالتالي ينجم عنها تضخم فقط، يضاف إلى ذلك أن التمويل الخارجي والمساعدات والدين الخارجي لا تتحول إلى رأسمال وتنمية تكنولوجية بشكل سهل نتيجة تعقيدات عملية التنمية. كما تعرض الصندوق للانتقاد من اقتصاديين يؤمنون بالاقتصاد النيوكلاسيكي، الذين اعتبروا أن نماذج الصندوق ومنهجه العلمي لم يتغير بالرغم من التطورات المتلاحقة في النظرية الاقتصادية والنماذج المصاحبة لها، مما يعني أن الصندوق أخفق في إدراج هذه التطورات في منهجه، كما يرون أن التشديد في خفض العملة يؤدي إلى اهتزاز الثقة بمصادقية السياسة الحكومية المتعلقة بتخفيض التضخم، كما ينتقد أتباع المدرسة النيوكلاسيكية عدم اهتمام برامج الصندوق بسياسات توزيع الدخل وتعزيز النمو (عايشي، 2009، ص6).

2.1 مرحلة برامج دعم النمو

بعد تحسن الوضعية المالية في الجزائر كنتيجة لارتفاع أسعار النفط الذي يشكل رفقة الغاز 98 % من الصادرات، شهدت السياسة الاقتصادية ابتداء من سنة 1999 تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية التي أملاها صندوق النقد الدولي، إبان الفترة الحرجة التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي تطلبت تدخل الهيئة الدولية، نحو الوصفة الكينزية، أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في الإنفاق العام (سياسة مالية توسعية)، وانعكس ذلك في تطبيق ما يسمى بمخطط الإنعاش الاقتصادي (قروف، 2013، ص13).

فالدول تلجأ أحيانا إلى إصلاحات اقتصادية دون اتفاق مع أي هيئة دولية، وذلك من خلال إتخاذ إجراءات وتدابير واستعمال أدوات معينة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، بالاعتماد على الذات ودون إبرام أي اتفاقيات أو كتمهيد لإبرامها. وهو الحال بالنسبة للجزائر التي توجهت إلى إعداد مجموعة من البرامج الاقتصادية تدور حول تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، والتي كانت مقسمة كما يلي:

1.2.1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

عرفت أسعار النفط ارتفاعا إبتداء من السداسي الثاني لسنة 1999 ووصلت إلى حدود 28 دولار سنة 2000، ما خلق نوعا من الراحة المالية للجزائر انعكست جليا على موازنتها العامة وجعلها تنتهج سياسة إنفاقية توسعية تنموية، حيث باشرت الدولة في العمل على مواصلة وتكثيف مسار الإصلاح، ليعطي جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني وتمكين المؤسسات الجزائرية من أن تصبح المصدر الأساسي للثروة.

بلغت القيمة الإجمالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، بإجمالي مشاريع مقدرة بحوالي 15974 مشروع، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بـ 1216 مليار دينار جزائري ما يعادل 16 مليار دولار، وقد إستحوذت مشاريع البنية التحتية على 40% من إعتمادات هذا البرنامج، نتيجة الضرر الذي لحق بها عقب الصراع المدني في التسعينات.

وتمثلت أهم أهدافه في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، الحد من البطالة وإعادة تنشيط الريف الجزائري. ولتحقيق هذه الأهداف وجب تنشيط الطلب الكلي من خلال التحول من سياسة صندوق النقد الدولي النيوكلاسيكية إلى الفكر الكنزي، وذلك عن طريق سياسة إنفاقية توسعية، فضلا عن دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية (سلطاني، 2014، ص92).

2.2.1 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

رأى القائمون على تسطير السياسة الاقتصادية في الجزائر أن تطبيق البرنامج السابق حقق نتائج إيجابية، الأمر الذي جعلهم يواصلون السير بهاته المنهجية لكن هاته المرة قاموا بإطلاق برنامج أكبر، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو برنامج جد طموح كان الهدف منه تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية، وشهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، رصد له مبلغ مالي قدر بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية، وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، وأعلن على البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 07 أفريل 2005 بمخصصات مالية أولية قدرها 4203 مليار دج (سعودي، 2016، ص255).

إنّ هكذا برامج كان من شأنها التأثير على اتجاهات الإنفاق العام وحجمه بشقيه التسييري والتجهيزي، فقد تنامى الإنفاق العام خلال هاته الفترة، ورغم الأزمة العالمية لسنة 2008 والتي لاحت بوادرها في الأفق سنة 2007، إلا أنّ الإنفاق العام في الجزائر إستمر في التزايد رغم انخفاض سعر النفط سنة 2008، وهذا ما يدل، ربما، على قصور في النظر بالنسبة لوضعي السياسة الإنفاقية، إذ كان من الممكن أن لا تعاود هاته الأسعار الإرتفاع من جديد وتستمر الأزمة لوقت أطول تتعرض فيه إحتياطات الصرف الأجنبي للتآكل، حيث كان من الأجدر إما تخفيض أو المحافظة على نفس مستوى الإنفاق حتى تتضح الأمور.

ويمكن القول، أن لهذا البرنامج أهمية بالغة خصوصا في الجانب المتعلق بقيمته المالية، حيث بلغ في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، ثم أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج (فرحات و سعود، 2018، ص 69). ويمثل تطوير المنشآت القاعدية حوالي 40.5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، ما يعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، وذلك لدورها الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج. وبالتالي فقد قدرّت المخصصات المالية الأولية لهذا البرنامج بـ 8705 مليار دج ما يعادل 114 مليار دولار، متضمنة إعمادات البرنامج السابق (1216 مليار دينار)، ومختلف البرامج الإضافية كبرنامج الهضاب والجنوب، والبرنامج التكميلي لامتناس السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية، وقدر الغلاف المالي المرتبط بهذا البرنامج عند الإنتهاء منه أواخر سنة 2009 بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار أمريكي)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

3.2.1 مرحلة برنامج توظيف النمو 2010-2014

إنّ الإرتفاع المستمر في أسعار النفط وتعديه عتبة الـ 100 دولار للبرميل، ساهم في إعطاء الثقة للحكومة على التوسع أكثر في الإنفاق، خاصة وأن إحتياطي الصرف أصبح يتجاوز الـ 160 مليار دولار، كما أن الإنفاق خلال هاته المرحلة تميز بإرتفاع قيمته المطلقة، كون الحكومة كانت تبحث عن تحقيق السلم الاجتماعي وتغطية فشل بعض المشاريع ومواجهة الإحتجاجات التي عمت البلاد في مختلف القطاعات، وصولا إلى الإحتجاجات الشاملة في جانفي 2011.

ويعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة، والتي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء دور للقطاع الخاص، وتشجيع إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية وما يتضمنه من خفض التدريجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت (الاستقرار) والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظيف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع، هذا فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع. (شليق، 2012، ص 154)

لذلك تمت مواصلة البرامج السابقة ببرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، وقد خصص لهذا البرنامج الجديد المكمل للبرامج السابقة مبلغ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار (فرحات و سعود، 2018، ص 71)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار جزائري)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار جزائري (155 مليار دولار). وقد أدخلت الحكومة الجزائرية مفهوم جديد للإنفاق الخاص بالبرامج، وهو إعطاء أولوية لقطاع الموارد البشرية، حيث خصصت 49% من أموال البرنامج لكل من التربية الوطنية والتعليم العالي، التضامن والشؤون الدينية، الرياضة والمجاهدين، السكن والصحة والمياه. وسعت من خلال كل عمليات الإنفاق هاته إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها تطوير مناخ الاستثمار، القضاء على البطالة باستحداث ثلاثة ملايين منصب شغل، النهوض بالاقتصاد المعرفي، ودعم تطوير البحث العلمي، ودعم التنمية البشرية.

4.2.1 مرحلة إنهاء أسعار النفط (2015-2019)

أدى التدهور المستمر في إيرادات النفط منذ الربع الثاني لسنة 2014 للتأثير على إيرادات الدولة بشكل لم تكن الحكومات المتعاقبة تضع له حسابا، ومع عدم توفر بدائل تمويلية وانغلاق السوق الجزائري على نفسه، ومحدودية العائدات الضريبية، تم إستشعار بداية الأزمة نهاية سنة 2015 خاصة وأن سعر النفط بلغ 26 دولار للبرميل وشارف من الوصول لتكلفة إنتاجه بالجزائر (22 دولار)، ومن هنا بدأ العمل على الحد من تزايد الإنفاق العام بشكل أثر على برامج النمو المتبعة.

1.4.2.1 مرحلة برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2016

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة، وقد تم الانطلاق في تنفيذه بداية من سنة 2015، حيث تم فتح حساب تخصيص رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو، وتتمثل أهداف برنامج توظيف النمو في الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز، وترشيد التحويلات الاجتماعية، ودعم الطبقات المحرومة العاملة، مع بلوغ معدل نمو للناتج الداخلي الخام قدره 7% بحلول سنة 2019، ومنح اهتمام أكبر للتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الريفية والفلاحية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه، واستحداث مناصب شغل، ومواصلة مجهودات مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج الخالق للثروة، مع إعطاء عناية خاصة للتكوين وتنوعية الموارد البشرية.

إضافة لما سبق، وخلال بداية هاته المرحلة، إرتفع الإنفاق العام وبلغ أقصى قيمة له بـ 8753 مليار دج سنة 2015، وهذا ناتج عن عدم إستشعار الأزمة من مخططي السياسة الإنفاقية، فالإنطباع السائد كان يرى بأن الأسعار ستعاود الإرتفاع مثل ما حصل من قبل، ولكن أسعار المحروقات إستمرت بالإخفاض. ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة

إجراءات الهدف منها هو ترشيد الإنفاق العام، حيث تم إقفال حساب التخصيص الخاص بهذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب بإسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغا قدره 300 مليار دج، والذي يقدم صورة عن إنخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال 2017، كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، وصاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الضرورة القصوى. (قتال و براي، 2020، ص ص 532-533)

2.4.2.1 مرحلة نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030

اعتمدت الجزائر سنة 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، وهي تستند على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2017-2019، ومن ناحية أخرى على منظور تنويع وتحول الاقتصاد الجزائري بحلول عام 2030، لتحقيق هدف النمو المتواصل ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية، وعصرنة القطاع الفلاحي وتنويع الصادرات. ويأتي هذا النموذج كحتمية أمليت على الجزائر، ذلك أنها أصبحت منذ سنة 2014 تحت وطأة أزمة انهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث سجلت الجزائر عززا تجاريا هاما بلغ أزيد من 26 مليار دولار سنة 2016، كما أن احتياطات الصرف في تدهور باستمرار، حيث انتقلت من 193 مليار دولار في ماي 2014، إلى 60 مليار دولار في ديسمبر 2019، وعلى المستوى الداخلي، أدى تراجع الجباية النفطية لإستهلاك مجمل إيداع الخزينة الذي كان يحتضنه صندوق ضبط الإيرادات منذ فبراير 2017، كما أصبحت الخزينة تلجأ لموارد أخرى تكميلية كالقرض الوطني ومدفوعات إستثنائية للأرباح من قبل بنك الجزائر، وقرض خارجي لدى البنك الإفريقي للتنمية بما يعادل نحو 100 مليار دج. (قتال و براي، 2020، ص ص 533-535، بتصرف) يهدف هذا النموذج إلى تحويل الجزائر لدولة ناشئة في غضون سنة 2030، حيث سطر ثلاث مراحل لذلك، أولها مرحلة الإقلاع وتمتد من سنة 2016 إلى 2019 يتم فيها العمل على رفع مؤشرات مستهدفة وتطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات، تليها مرحلة التحول من سنة 2020 إلى 2025 والتي تثن فيها القدرات الخاصة بالارتقاء بالاقتصاد الجزائري، ثم مرحلة الاستقرار بين 2026 و 2030 والتي تتحقق فيها توازنات الاقتصاد الجزائري. كما ركز النموذج الاقتصادي الجديد للنمو بشكل كبير على جانب المالية، ما جعل من سنة 2017 محورية في تاريخ السياسة الإنفاقية للجزائر، فهاته السنة عرفت إصدار الجزائر لقانون مالية يغطي ثلاث سنوات مقبلة، وهو ما يعد سابقة في تاريخ الجزائر، فظهر علامات بأن الأزمة النفطية ستطول خلال السنوات المقبلة، أدى بالجزائر لتبني سياسة إنفاقية تشفوية ذات أهداف في الأجل المتوسط، وكانت البداية برخص برامج الاستثمارات التي عرفت إنخفاضا كبيرا، فمن تقريبا 3500 مليار دج سنة 2015، إلى قرابة 1400 مليار دج سنة 2017.

3. محصلة برامج الإصلاح ودعم النمو في الجزائر

بعد جيل كامل من برامج الإصلاح الاقتصادي ودعم النمو، وتوجه الجزائر نحو الاندماج في اقتصاد السوق، تم عرضها فيما سبق، يمكننا الآن الإضطلاع على ما تم تحقيقه، وذلك بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات الكمية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني، إضافة لمؤشرات دولية توضح مكانة الاقتصاد الجزائري في الساحة الدولية.

1.3 واقع الاقتصاد الجزائري

للإضطلاع بأكبر دقة ممكنة على واقع الاقتصاد الجزائري، تم تقسيم مؤشرات التوازن الكمية إلى داخلية وخارجية، وهذا كما يلي:

1.1.3 مؤشرات التوازن الداخلي

1.1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، الأمر الذي جعلنا نضع أسعار النفط بجانب الناتج المحلي الخام في جدول موحد كما هو موضح أدناه:

جدول 01: تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالمليار دولار، ومتوسط سعر النفط بالدولار الأمريكي

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج المحلي الإجمالي	49.94	42.54	41.76	46.94	48.18	48.19	48.64	54.79	54.74
متوسط سعر النفط	16.33	15.53	16.86	20.29	18.86	12.28	17.44	27.6	23.12
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي	56.76	67.87	85.32	103.2	117	135	171	137.2	161.7
متوسط سعر النفط	24.36	28.1	36.05	50.59	61	69.04	94.1	60.86	77.38
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي	198.8	204.3	208.8	213.5	172.3	159.5	167.6	180.69	183.4
متوسط سعر النفط	107.46	109.45	105.87	96.29	49.5	40.76	52.51	69.78	64.05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و <https://www.statista.com> Guide Investir en Algérie

يتضح لنا من خلال الجدول (01) تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات وتغيره في نفس اتجاه تغير سعرها، فإخفاض الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة كان سببه استقرار النفط عند أسعار متدنية منذ التراجع الكبير الذي حدث سنة 1986، إضافة لبرامج الإصلاح التي باشرتها الجزائر في التسعينات ما أدى إلى شبه ركود في الإقتصاد الجزائري، إمتد من سنة 1987 مروراً بسنة 1993، على مدى 13 سنة عرف فيها الإقتصاد الجزائري توقفاً عن النمو إلى غاية سنة 2000، حيث عاد الناتج المحلي إلى تحقيق نسب تقدم إيجابية بين سنة 2000 وسنة 2008 بسبب ضخ أموال برامج الدعم الممولة من عائدات النفط المرتفعة، وتضاعف بنسبة 312% متماشياً بالتقريب مع نسبة تضاعف أسعار النفط بين سنة 2000 و 2008 المقدرة بـ 340%. وبسبب التراجع في أسعار النفط سنة 2009 نتيجة أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 على المستوى العالمي، إنخفض الناتج المحلي بالجزائر، وهكذا دواليك، فإبتعاش سعر النفط سنة 2010 أعاد الناتج المحلي الخام بالجزائر إلى مسار النمو الموجب، إلى غاية سنة 2014، والتي بمجرد تراجع الأسعار فيها انخفض الناتج المحلي الإجمالي عن الحجم المتوقع بستة مليارات دولار لنفس السنة، ثم ظهرت نتائج التبعية الاقتصادية سنة 2015 بتراجع قدره 41.2 مليار دولار، ثم انخفاض آخر بحوالي 12.8 مليار دولار سنة 2016، أما الارتفاع بين سنتي 2017 و2019 فهو بسبب الارتفاع الطفيف لأسعار النفط نتيجة تخفيض حجم المعروض منه في السوق الدولية.

2.1.1.3 معدل النمو

حققت الجزائر معدلات نمو سلبية سنتي 1993 و1994 بسبب برامج الإصلاح التي أعقبها القيام بتصفية الكثير من المؤسسات، بعدها حدث تذبذب في معدلات النمو بين أعوام 1996 و1999، ففترة ترتفع وتارة تنخفض بسبب عدة متغيرات نذكر منها: الأوضاع الأمنية السيئة وأسعار النفط المنخفضة، تراجع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة وهروب الأموال المحلية إلى الخارج. وعقب إرتفاع أسعار النفط ومباشرة الجزائر في برامج دعم النمو سنة 2001، نلاحظ إرتفاع المعدل لغاية 7.2 سنة 2003 و5.9 سنة 2005، مع إستمرار التذبذب في معدلات النمو خلال برنامجي 2005-2009 و2010-2014. ومنذ سنة 2015 أخذ معدل النمو بالجزائر في التراجع إلى أن بلغ 0.8% سنة 2019، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط التي أثرت بشكل كبير على إيرادات الخزينة العمومية، والتي دفعتها إلى تخفيض حجم نفقات التجهيز التي تشكل العصب الأساسي لدفع عجلة النمو، إضافة إلى توقف برامج دعم النمو. والملاحظ هنا هو عدم فاعلية الإستثمارات خارج قطاع المحروقات بالأخذ بزمام الأمور في عملية النمو، حيث كانت المعدلات المحققة كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول 02: معدل النمو الاقتصادي للجزائر 1993-2019

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو %	-2.1	-0.9	3.8	3.3	1.2	4.6	3.2	3.8	3.0
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو %	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو %	2.4	3.3	2.8	3.8	3.7	3.4	1.3	1.4	0.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية والفصلية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والبنك الدولي.

إن معدلات النمو المحققة ضعيفة جداً مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت متوسطاً سنوياً في مجال الاستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج المحلي الخام، لتجني بعدها سنوياً أقل من 5% كمعدل نمو، مما يكشف عن وجود اختلال وعدم فعالية كبيرة. فضخ نسبة 10% أي ما يعادل تقريباً 155 مليار دولار من القيمة الإجمالية للاقتصاد الجزائري، ثم الحصول على نسبة 3.9% كمتوسط نمو سنوي ما بين سنتي 2001 و2009، يعني أننا لم نحقق أي نتيجة فعلية إذا ما استبعدنا المحروقات التي تصل مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حدود 46%، فهناك ما يسمى بالآثر المضاعف للنمو الذي يفترض أن نحصل على أكثر مما نضخه من موارد، و لكننا نسجل ضياع حوالي 6% من قيمة الاقتصاد سنوياً، وهذا في حد ذاته يكشف عن وجود خلل وفق المقاييس الاقتصادية البحتة، في ظل غياب قطاع صناعي وإنتاجي قوي، وضعف فعالية القطاع العمومي، وعدم تشجيع القطاع الخاص (شبيبي، 2013، ص238، بتصرف).

3.1.1.3 حجم السوق

ما يهم المستثمرين هو معدل نمو حجم السوق أكثر من حجم السوق في حد ذاته، ذلك أنه سيضمن تصريف منتجاته ولما لا التوسيع من حجم الإستثمار حسب نمو السوق. وقد تمّ قياس حجم السوق الجزائري بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 03: حجم السوق الجزائري للفترة 1993-2019

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج المحلي الإجمالي GDP (مليار دولار)	49.94	42.54	41.76	46.94	48.18	48.19	48.64	54.79	54.74
عدد السكان (بالمليون)	27.6	28.2	28.8	29.3	29.7	30.2	30.6	31	31.5

1737	1767	1589	1595	1622	1602	1450	1508	1809	GDP per (دولار) للفرد
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنة
161.7	137.2	171	135	117	103.2	85.32	67.87	56.76	GDP (مليار دولار)
35.9	35.3	34.7	34.2	33.6	33.1	32.7	32.3	31.9	عدد السكان (بالمليون)
4504	3886	4928	3947	3482	3117	2609	2101	1779	GDP per (دولار) للفرد
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة
183.4	180.69	167.6	159.5	172.3	213.5	208.8	204.3	198.8	GDP (مليار دولار)
43.05	42.3	41.4	40.4	39.5	38.7	37.9	37.1	36.4	عدد السكان (بالمليون)
4260	4272	4048	3948	4362	5518	5509	5508	5462	GDP per (دولار) للفرد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء، تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، البنك الدولي، و Guide Investir en Algérie

عرف حجم السوق الجزائري تراجعاً خلال التسعينيات نتيجة برامج الإصلاح، والملاحظ أنّ كل المؤشرات الإقتصادية في الجزائر تبقى رهينة ببرميل النفط، ولم يخرج حجم السوق عن هاته القاعدة على غرار المتغيرات السابقة، ففي ظل تراجع أسعار النفط لسنة 2014، تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة من 5518 دولار سنة 2014 إلى 3948 دولار سنة 2016، ما يشكل تراجعاً تقريباً بـ 40 %، وهي نسبة لا تشجع المستثمر على المغامرة في دولة قد يفقد العامل فيها تقريباً نصف مرتبه بسبب متغيرات خارج نطاق الإقليم المستثمر به، وهذا المستوى المنخفض جعل صندوق النقد الدولي يضع الجزائر في المرتبة 107 لسنة 2016 من حيث نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، إضافة إلى ذلك فإن الطلب الجاري في السوق الجزائري طلب غير مستقر يتأثر بعوامل خارجية ممثلة في أسعار النفط، ويقاس احتمال نمو السوق بعدد السكان، إذ يتوفر السوق الجزائري على 43 مليون نسمة، تتميز بالاستهلاك الكبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز، وبما أنّ نسبة زيادة السكان في الجزائر غير مرتفعة إضافة لنصيب فردي متقلب، فإن السوق المحلي في السنوات الأخيرة لا يشهد نمواً يجعل من الإقتصاد الجزائري إقتصاداً مغرياً.

4.1.1.3 تطور مساهمة استثمارات القطاع الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بالجزائر

من بين أهداف برامج الإصلاح ودعم النمو هو خلق قطاع خاص خارج قطاع المحروقات قائم بذاته، يلعب دور القاطرة للإقتصاد الجزائري، والجدول الموالي يعرض لنا نسب مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الإجمالي خارج قطاع المحروقات:

جدول 04: توزيع الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع العام	%35	%35	غير متاحة	%30	%30	30%	%30	%30	%30	%30
القطاع الخاص	%65	%65	غير متاحة	%70	%70	70%	%70	%70	%70	%70

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Guide Investir en Algérie

تماشياً مع النظرية الكلاسيكية يفترض أن لا تتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، على اعتبار أنها مدير سيئ ومسرف، وأن دورها يقتصر على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد من خلال القيام بوظيفة الدفاع، والحفاظ على الأمن، وإقامة العدل. وبالعودة لحالة الجزائر، نجد أن برامج الإصلاح قد أعقبتها تراجعاً واضحاً لدور القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات. في المقابل، برز دور القطاع الخاص الجزائري في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة بلغت 70 % منذ سنة 2013، وهذا ما يبين وجود إشارات إيجابية في التوجه نحو اقتصاد مبني على إسهامات القطاع الخاص للنمو الاقتصادي. لكن الحقيقة الاقتصادية تبين، ولو بشكل نسبي عكس ذلك، وذلك بسبب عدم فعالية القطاع الخاص، إذ لم يصاحب هاته النسبة معدلات نمو اقتصادية كبيرة، بل وحتى فاتورة الاستيراد التي من المفترض أن تتراجع، ظلت في ارتفاع مستمر إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2014 لتبلغ 71.4 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 57.5 مليار دولار سنة 2016 بسبب الإجراءات التقشفية للحكومة الناتجة عن تراجع أسعار النفط، ومنه فإن نسبة إسهامات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لا توضح حقيقة تطور البلد، لأن آلية القطاع الخاص الجزائري لا تتمتع بعد بالتنافسية المطلوبة، ولا حتى بالقدرة على تلبية حاجات السوق الوطنية، ما يعني فشل الإصلاحات في خلق قطاع خاص خارج قطاع المحروقات قادر على قيادة الإقتصاد الجزائري.

5.1.1.3 الضغط الضريبي

سعى الإصلاح الهيكلي في إحدى جوانبه لإصلاح الجانب الضريبي، ولا تقاس فعالية النظام الضريبي بتطور الحصيلة الضريبية، ذلك أن ارتفاع حصيلتها من سنة لأخرى قد يكون نتيجة عامل التضخم، أو قد يكون كنتيجة حتمية لارتفاع الانفاق العام مع ارتفاع الضرائب بنسبة أقل، لذلك نلجأ إلى معدل الضغط الضريبي. وحساب الضغط الضريبي في الجزائر يخضع لنوع من الخصوصية،

كون نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي متأتية من قطاع المحروقات، حيث عادة ما تتنازع هاته النسبة 50 % إضافة إلى أن نسبة معتبرة من الإيرادات العامة للدولة متأتية من الجباية البترولية، ولمعرفة الضغط الضريبي الفعلي بالجزائر نقوم بحساب الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات مع استبعاد عائدات الجباية البترولية حيث أن:

$$\text{معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات} = \frac{\text{الجبائية العادية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات}}$$

ونقوم باستبعاد الجباية البترولية لأنها لا تعتبر اقتطاعا ضريبيا يتحملة الاقتصاد الوطني، وعليه فإن مؤشر الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات أكثر دلالة لكون الإيرادات العادية يتحملها الاقتصاد. والجدول الموالي يوضح تطور معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال هاته الفترة:

جدول 05: معدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1993-2019

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المعدل %	16.27	18.95	22.02	20.43	20.51	19.33	18.65	13.93	14.3
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل %	15.85	15.51	15.15	15.21	15.60	14.56	15.96	16.71	16.61
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل %	16.33	17.88	17.38	16.63	15.92	18.29	19.05	19.94	20.09

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء والبنك المركزي ومديرية الضرائب.

من خلال الجدول (05) يتضح أن معدل الضغط الضريبي في الجزائر شهد إرتفاعا سنة 1995 نتيجة كثرة الإصلاحات، وتماشيا بنصائح صندوق النقد الدولي في الرفع من الحصيلة الضريبية وإصدار بعض الضرائب الجديدة وبمعدلات مختلفة، لكن المعدلات المحققة تبقى أقل من المعدل النموذجي للضغط الضريبي الذي وضعه الإقتصادي الأسترالي كلارك (25%)، وبمقارنة معدلات الضغط الضريبي في الجزائر طوال الفترة مع دول صناعية يتراوح فيها بين 27% و 42%، نجد بأنها ضعيفة جدا، وهذا يدل على ضعف الإدارة الضريبية في خلق أوعية ضريبية ذات مردودية، كما أن السياسة الضريبية ورغم كل ما تقدمه للمستثمرين من حوافز، لم تستطع شد إنتباههم للإستثمار في الجزائر على مرّ السنوات.

ويمكننا إرجاع الإنخفاض في معدلات الضغط الضريبي خلال هاته الفترة للإرتفاع الحاصل في أسعار النفط، فعلى الرغم من أن معدلات الضغط الضريبي هاته هي خارج قطاع المحروقات، إلا أن أسعار المحروقات أثرت عليها بطريقة غير مباشرة، ذلك أن إرتفاع أسعار النفط مكن الدولة من تحقيق وفرة مالية تفوق إحتياجاتها، جعلتها تترأخى في ما يتعلق بموضوع الجباية العادية، حيث لم تتسم هاته المرحلة بتعديلات كثيرة ومستمرة وتغييرات جذرية مواكبة لتطور الأوضاع المحلية والدولية بإستثناء قانون الإستثمار لسنة 2001، ولم تتسم حتى بتقييمات دورية وعمليات تحديث للسياسة الضريبية، بل كانت في مجملها عبارة عن مكملات للمرحلة السابقة وعمليات ترقيع لا غير، إنعكست في النهاية على إنخفاض معدلات الضغط الضريبي خاصة بعد تكيف المكلفين مع السياسة الضريبية التي لم تعد جديدة عليهم، ومعرفتهم بطرق التهرب والغش الضريبي من خلال التمرس على هذا النظام لأكثر من 7 سنوات، إضافة إلى تفشي الفساد في سلك الضرائب، وغياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب.

إن هاته التطورات الحاصلة أوصلتنا إلى إستنتاج أساسي وهو أن علاقة معدل الضغط الضريبي العام بمعدل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، هي علاقة عكسية تتحكم فيها أسعار النفط، ويمكن إعتبارها كأثر جانبي للمرض الهولندي، فإرتفاع أسعار المحروقات يؤدي لإنخفاض حصيلة الجباية العادية نتيجة إهمال الدولة للجباية العادية وإكتفائها بإيرادات جباية المحروقات نظرا لتغطيتها الجانب الإنفاقي في الأجل القصير والمتوسط. ويصل الأمر إلى التأثير على السياسة الضريبية بصفة عامة، فالسياسة الضريبية في الجزائر لا تتحرك بفعالية إلا عند إنهيار أسعار المحروقات، حيث تسعى إلى توسيع الوعاء الضريبي من جهة، وتقديم حوافز وتسهيلات للمستثمرين من جهة أخرى.

وبالعودة للنظرية الإقتصادية نجد أنّ الوظيفة الرئيسية للضرائب هي توفير مورد مالي للدولة، تغطي منه إنفاقها لضمان إستمرار الدورة الإقتصادية من دون اللجوء إلى جباية الثروات الباطنية، ثم تتعدى بعد ذلك إلى توجيه إقتصاد البلد بطريقة غير مباشرة، لكن في الجزائر تمّ ضرب هذه المبادئ عرض الحائط، فالإعتماد كما رأينا شبه كلي على جباية المحروقات عديمة الإستقرار، والسياسة الضريبية التي تعدّ رئيسية وواضحة المعالم في الدول المتقدمة، أصبحت سياسة هامشية في الجزائر تفرض جملة من القوانين تبقى حبرا على ورق نتيجة غياب المتابعة والرقابة.

6.1.1.3 معدل التضخم

كانت معدلات التضخم المحققة في الإقتصاد الجزائري منذ سنة 1993 كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول 06: معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1993-2019

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم	20.52	29	29.79	18.70	5.70	5.00	2.59	0.3	4.2

%	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السنة	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.67	4.85	5.74	3.91
معدل التضخم %									
%	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السنة	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	4.3	6.4	7.5	7.8
معدل التضخم %									

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والديوان الوطني للإحصاء، و Guide Investir en Algérie

تعود معدلات التضخم المسجلة في بداية فترة الدراسة، إلى تخلي الجزائر عن سياسة الدعم للسلع الغذائية وإتجاهها نحو تحرير الأسعار في إطار برامج الإصلاح وتخفيض قيمة العملة في أفريل 1994 بنسبة 40.7%، الأمر الذي جعل معدلات التضخم ترتفع لتقارب 30% سنة 1995، وبعدها تعود للإنخفاض مجددا إلى غاية 0.3% سنة 2000 كنتيجة لبرامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي. هاته المعدلات عاودت الإرتفاع لكن بحدّة أقل، وهذا نتيجة زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناتجة عن تحسن أسعار النفط ومباشرة برامج الإنعاش الإقتصادي منذ سنة 2001، إضافة للتوسع في منح القروض بمعدلات فائدة منخفضة جدا، والتي تمّ توجيهه جزئ كبير منها للإنفاق الإستهلاكي بدلا من الإنفاق الإستثماري، أما سنة 2012 فقد عرفت معدل تضخم كبير بسبب تنامي حجم الإنفاق في برامج الإنعاش الاقتصادي المنتهجة، ورفع الأجور مع تراجع الإنتاج، والذي عاد إلى الاستقرار في السنتين التاليتين، وابتداءً من سنة 2015 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بسبب إنخفاض أسعار النفط، حيث إنخفضت معها إيرادات الحكومة، ما جعلها تتخذ إجراءات تحدّد من الاستيراد، وبالتالي تُرجم نقص المعروض من السلع بارتفاع الأسعار، إضافة إلى التخفيض الاسمي لقيمة العملة بنسبة 20% لمعالجة اختلال ميزان المعاملات الخارجية، ومن المتوقع استمرار التضخم خلال السنوات المقبلة خاصة في ظل توقع عدم ارتفاع أسعار النفط إلى المستويات المرغوبة مستقبلا.

7.1.1.3 معدل البطالة

عرف معدل البطالة في الجزائر تطورات متباينة، يوضحها الجدول الموالي:

جدول 07: معدل البطالة في الجزائر للفترة 1993-2019

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل البطالة %	23.2	24.4	28.1	28.3	25.43	28	28.45	29.77	27.3
البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة %	25.9	23.72	17.65	15.27	12.27	13.79	11.33	10.16	9.96
البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة %	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	11.6	12	11.88	11.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، و www.statista.com

تعكس معدلات البطالة درجة أداء السياسة الاقتصادية الكلية للحكومة واتجاهات الاقتصاد الوطني، وخروجها عن السيطرة، يدل على عجز في البنى الاقتصادية والتي سرعان ما تصبح ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، ما يؤدي إلى نفور المستثمرين من البلد. وسجلت الجزائر معدلات بطالة مرتفعة خلال بداية فترة الدراسة نتيجة إلزام الحكومة بتخفيض الإنفاق الحكومي وفقا لبرامج الإصلاح المفروضة عليها من طرف صندوق النقد الدولي، حيث إستمرت المعدلات في التزايد من سنة 1993 الى غاية سنة 2000 في ظل تصفية العديد من المؤسسات العمومية وتسريح عمالها مع عدم وجود إستثمارات محلية وأجنبية بحجم كاف تمتص أعداد العاطلين عن العمل، ومع تحسن معدلات النمو عقب برامج الإنعاش الإقتصادي، نلاحظ إنخفاض معدلات البطالة منذ سنة 2001 إلى غاية 2014، حيث أدى ذلك إلى خلق مناصب عمل جديدة رغم الإختلاف بين الإقتصاديين حول ما إذا كانت مناصب عمل فعلية أم تغطية مؤقتة على البطالة، خصوصا وأن جل مناصب العمل كانت تدرج في إطار ما قبل التشغيل وعقود بفترة محددة، ومنذ سنة 2015 سجلت الجزائر معدلات بطالة مرتفعة بلغت 12% سنة 2017، وذلك بسبب تزايد تهوي أسعار النفط ما جعل الحكومة تخفض من فرص التوظيف، وبالتالي الدخول من جديد في معترك جديد مع شبح البطالة. ويجدر بنا التذكير، أن معدلات النمو المسجلة والمتوقعة غير كافية لمواجهة مشكلة البطالة، بحيث يتطلب الأمر تحقيق معدلات نمو تتجاوز 7% خلال السنوات المقبلة، هذا مع العلم أنّ بعض الخبراء يشككون في معدلات البطالة الرسمية المقدمة ويرجحون أنها بين 25% و 40%.

2.1.3 مؤشرات التوازن الخارجي

1.2.1.3 مؤشر فائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد، حيث إنّ النسب المبينة في الجدول الموالي:

جدول 08: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1993-2019

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
النسبة %	0.01	-0.04	-0.11	2.7	7.2	-1.9	00	16.8	12.8
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة %	7.8	12.9	13.1	20.6	24.7	22.5	20.1	0.3	7.5
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة %	8.9	5.9	0.4	-4.4	-16.5	-15.1	-12.3	-9.3	-12.52

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر.

يعود تحقيق الحساب الجاري لنسب ايجابية بين سنوات 2010 و 2013 إلى وجود فوائض في الميزان التجاري، والتي ترجع في الأساس إلى أسعار النفط المرتفعة، حيث بلغت صادرات الجزائر 76.6 مليار دولار سنة 2011 في مقابل 57.4 مليار دولار واردات لنفس السنة، وبترجع أسعار النفط شهد الحساب الجاري انخفاضات متتالية ليحقق عجزا يقدر بـ 4.4% سنة 2014 بعد أن كان متوقعا تحقيقه لفائض بـ 4.5%، وارتفع العجز سنة 2016 ليلبلغ 15.1% كنتيجة للعجز في الميزان التجاري حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات 27.7 مليار دولار سنة 2016 في مقابل 57.5 مليار دولار للواردات، وإستمر الوضع بهذا العجز إلى غاية سنة 2019 حيث توقف عند -12.52% بإجمالي صادرات يبلغ 40.5 مليار دولار وواردات بقيمة 63.1 مليار دولار، وهو الأمر الذي يبين لنا وضعية الجزائر كدولة مستوردة أكثر منها مصدرة، وأن المشكل الأكبر يكمن في أن 95% من هاته الصادرات عبارة عن محروقات.

2.2.1.3 ميزان المدفوعات

يشير رصيد ميزان المدفوعات إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، حيث يتخذ في الجزائر القيم المبينة في الجدول التالي:

جدول 09: رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1993-2019 (مليار دولار)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد	-0.03	-4.36	-6.3	-2.1	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	12.16
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرصيد	19.80	12.29	0.84	-9.64	-30.96	-29	-21.76	-15.82	-16.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، وموقع <http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-balance-of-payments.php>

تعود الأرصدة السلبية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات خلال التسعينيات إلى انخفاض إيرادات الدولة نتيجة تراجع أسعار النفط مع ارتفاع مديونيتها الخارجية، وبالاضطلاع على تفاصيل ميزان المدفوعات المكون من الميزان الجاري وميزان العمليات الرأسمالية، فقد لاحظنا أن تغيراته تتوافق مع تغيرات الميزان التجاري وأن حركة رؤوس الأموال ليس لها تأثير على تغيرات رصيد ميزان المدفوعات، وقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري قبل سنة 2010 فوائض مستمرة منذ ارتفاع أسعار النفط سنة 1999، ما أدى إلى انتعاش احتياطي الصرف ليرتفع من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 162 مليار سنة 2010، ثم ليلبلغ 192.4 مليار دولار سنة 2013، ليتراجع سنة 2014 متأثرا بتراجع أسعار النفط في السوق الدولية ويسجل عجزا بما يقارب 10 مليار دولار في أول سنة من الأزمة، بعدها تضاعف ثلاث مرات سنة 2015، وإستمر العجز لنهاية سنة 2019 مع تسجيل إنخفاض في العجز بلغ 50% مقارنة بسنة 2015.

3.2.1.3 سعر الصرف

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الجزائر قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، وإحداث تغيير وجهه سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية إلى الاتجاه المرغوب فيه، قامت بالعمل على رسم خطة إستراتيجية لإعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية عبر تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري. وقد كانت أسعار صرف الدينار الجزائري كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 10: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1993-2019

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
-------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

77.3	75.3	66.6	60.6	58.4	56.2	52.2	42.9	24.1	سعر الصرف
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنة
72.48	72.50	61.88	69.03	72.64	73.36	72.06	77.4	79.7	سعر الصرف
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة
119.78	118.46	110.32	107.12	78.43	78.43	77.62	78.68	78.11	سعر الصرف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Guide Investir en Algérie، صندوق النقد الدولي، تقارير البنك المركزي الجزائري.

وفي عام 1994 قامت السلطات بين شهر أفريل وسبتمبر بتخفيض الدينار على مرحلتين تقارب في المجموع 70%، وفي سنة 2003 تم تخفيض القيمة الإسمية للعملة للحد من تطور الكتلة النقدية في السوق الموازي، وإستمر الأمر بإستقرار نسبي إلى غاية سنة 2016 حيث قفز سعر صرف الدينار الجزائري من 78.43 إلى 107.12 دج مقابل دولار أمريكي واحد، وإستمر هذا الانخفاض بشكل متتالي إلى غاية سنة 2019، والذي يعود في الأساس إلى العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار أولاً، وقيام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة لتغطية عجز ميزان المدفوعات. فالتغير المستمر في سعر الصرف من شأنه تقديم صورة سيئة عن الإقتصاد الجزائري نظرا لعدم الاستقرار وعدم اليقين، حيث يعيق ذلك إتخاذ قرارات إستراتيجية للإستثمار في المدى البعيد.

2.3 مكانة الإقتصاد الجزائري في المؤشرات الدولية

تصدر هاته المؤشرات عن هيئات دولية ومكاتب دراسات عالمية من بلدان مختلفة بشكل دوري، وتساهم في تقريب الصورة حول الوضع الإقتصادي السائد في الدول التي تغطيها. توجد العديد من هاته المؤشرات وفي مجالات مختلفة، وقد عملنا على إختيار أهمها كما يلي:

1.2.3 مؤشر التنافسية العالمي

تم دمج الجزائر في هذا المؤشر ابتداء من تقرير سنة 2003-2004، ويعتبر تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أداة مهمة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار، ومؤشرا هاما لقياس القدرة التنافسية للدول، ويعتمد إعداد التقرير على عدد من المؤشرات مثل الإطار المؤسسي، حماية واحترام الملكية، البنية التحتية، المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وضعية قطاع الصحة والتعليم، القدرات التكنولوجية، القدرة على الابتكار، مدى استقلالية القضاء وفعاليته في اتخاذ القرارات، الأسواق المالية، ومدى انتشار الرشوة، وبناء على ذلك فقد احتل إقتصاد الجزائر المراكز الموضحة في الجدول التالي:

جدول 11: ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي

السنة	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011
المرتبة	74	--	82	76	81	99	83	86
السنة	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019
المرتبة	87	110	100	79	87	87	89	89

من إعداد الباحثين بالاعتماد على The Global Competitiveness Report

بناء على ما ورد في الجدول (11)، احتل الإقتصاد الجزائري في السنة الأولى في المرتبة 74 من بين 102 دولة، ما يعني تواجده في مراتب متأخرة لا تعكس إمكانيات البلد، وقد إستمر الوضع على هذا الحال، حيث تراجعت مرتبة الجزائر في السنوات الموالية كلما تم إضافة دول جديدة إلى القائمة، فرغم برامج الإصلاح ودعم النمو التي باشرتها، صنفت في المرتبة 110 من بين 144 دولة سنة 2012-2013، بعدها سجلت الجزائر تقدما ملحوظا بوصولها إلى المركز 79 سنة 2014-2015، والذي يمكن إرجاعه إلى اتخاذ الحكومة لإجراءات تسهل أداء الأعمال في إطار مواجهة الأزمة، لكنها لم تحافظ على هذا الترتيب لتتراجع إلى المرتبة 89 من بين 141 دولة سنة 2018-2019، والذي يرجع إلى عجز الحكومة على تقديم حلول جديدة. وعلى العموم يصنف هذا التقرير الإقتصاد الجزائري ضمن قائمة الإقتصاديات الأقل تنافسية، وبالتالي فهو لا يحظى بأهمية لدى المستثمرين وخاصة الأعمال الموجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

2.2.3 مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر من معهد "Heritage" بالتعاون مع صحيفة "wall street journal"، ويتم استخدامه لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية، ما يجعله يحظى باهتمام الإقتصاديين، وباهتمام صناع القرار لخلق صورة إيجابية عن إقتصاد البلد ودعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصص أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد كان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 12: ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المرتبة	102	107	105	132	140	145	146	157	154	172	172	171
النقاط	55.7	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير The Heritage Foundation

صنفت الجزائر منذ سنة 1995 وفقا لهذا المؤشر ضمن قائمة البلدان التي لا تتواجد فيها في معظم الأحيان حرية اقتصادية (50-59.9)، بإستثناء سنة 2002، حيث تعدت حاجز الـ 60 نقطة كنتيجة لبرامج الإصلاح التي باشرتها الحكومة منتصف التسعينات، لكن سرعان ما عادت إلى التصنيف السابق وبقيت الجزائر تراوح مكانها إلى غاية سنة 2009 حيث حلت في المرتبة 107 من بين 179 دولة، واستمر تدهور الحرية الاقتصادية في الجزائر، إلى أن بلغت أسوأ تصنيف لها سنة 2017 بعدد نقاط مجمعة قدرت بـ 46.5، صنفت على إثره في قائمة البلدان المنغلقة التي لا تتواجد فيها حرية اقتصادية (0-49.9 نقطة)، وذلك بجانب مجموعة دول تشهد أغلبها صراعات وحروب مثل العراق، كوريا الشمالية، أوكرانيا، إيران، فنزويلا... الخ، متواجدة في مرتبة متأخرة هي 172 من بين مجموع 180 دولة، وبفسر هذا التواجد في هذا الترتيب بانعدام الحرية الاقتصادية والعوائق الإدارية والبيروقراطية، وعدم حماية حقوق الملكية، التمويل والنظام المصرفي الرديء، وتفشي الفساد الذي بلغ أقصى درجاته، الإنفاق العام، السياسات الاستثمارية الانتقائية، السوق السوداء، تدخل الدولة في الاقتصاد وخاصة قطاع المحروقات. وقد استمر التدهور إلى نهاية سنة 2019، ما يظهر لنا بشكل واضح خروج الجزائر من المنافسة الدولية في جذب الاستثمارات، في الوقت الذي كان من المفترض أن تعمل على تحسين مركزها العالمي بعد أن عانت من هشاشة الإقتصاد الجزائري وإكثاله الشبه التام على المحروقات. وبالتالي فشل تام لبرامج الإصلاح ودعم النمو وفقا لهذا المؤشر.

3.2.3 مؤشر بيئة أداء الأعمال

يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك الدولي، ويقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، أي أنه يوضح لنا مدى سهولة أو صعوبة البدء في الأعمال، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس مناخ الاستثمار في الدول وأكثرها شيوعا ومصادقية، وقبل سنة 2006 لم تظهر التقارير أي ترتيب بخصوص البلدان، وإنما تقوم بتعداد الإجراءات والتكاليف والسهولة أو الصعوبة في الاستثمار بالبلد، لكن وبعد سنة 2006، تم العمل بأسلوب الترتيب، وكانت الجزائر في المرتبة 123 سنة 2006، ثم 116 سنة 2007، والمرتبة 130 سنة 2008، والمرتبة 132 سنة 2009، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في هذا المؤشر من 2010 إلى غاية 2019، وقد كان الترتيب كما يلي:

جدول 13: مؤشر بيئة أداء الأعمال في الجزائر من 2010 إلى 2019.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البيان	183 (دولة)	183 (دولة)	183 (دولة)	185 (دولة)	189 (دولة)	189 (دولة)	189 (دولة)	190 (دولة)	190 (دولة)	190 (دولة)
مؤشر بيئة أداء الأعمال	136	143	150	151	147	161	163	156	166	157

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي حول أداء الأعمال بالجزائر.

ملاحظة: تم الاعتماد على مؤشر بيئة أداء الأعمال (الإجمالي) المعدل من طرف البنك الدولي لكل سنة في تقرير السنة المالية، إذ أنه يقوم بتحسين المستمر لمنهجية إعداد المؤشرات وتحديث المعلومات ما يؤدي إلى تعديل المراتب، فعندما نضطلع على تقرير سنة 2015 نجد أن ترتيب بيئة أعمال الجزائر هو 154، وبسبب أعمال التحسين والتحديث فهو يذكر تعديل مرتبة 2015 في تقرير 2016 والتي أصبحت 161.

بقراءة بيانات تقرير بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لاحظنا الترتيب المتدني للجزائر على مر السنوات في أغلب المؤشرات الفرعية التي تقيس كفاءة بيئة الأعمال، ما يدل على صعوبة تأسيس الأعمال فيها وبفسر ضعف إقبال المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في الجزائر، وتراجعها في الترتيب العام من 136 سنة 2010 إلى 163 سنة 2016 دليل على تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، فمثلا لتسجيل الممتلكات في الجزائر نحتاج حسب تقرير 2017 إلى 10 إجراءات، 55 يوم، وتحمل تكلفة 7.1% من قيمة الملكية، وإذا ما قارناها بنيجوزيلندا وهي المصنفة الأولى في هذا المجال على المستوى العالمي نجد أن العملية تتطلب إجرائين فقط، يوم واحد، وتكلفة لا تتجاوز 0.1% من قيمة الملكية. ورغم تراجع أسعار النفط التي أدخلت الجزائر في أزمة منذ سنة 2014 إلا أنها لم تتخذ إجراءات تعزز تنافسيتها بشكل ملفت، بل تراجع ترتيبها أكثر، لذلك فقد أبقى البنك العالمي على التقييم السلبي لمناخ الاستثمار بالجزائر في آخر تقرير له، ويرى بأن الإقتصاد الجزائري ما يزال من الوجهات الصعبة بسبب الطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة والإجراءات المعقدة، إضافة لعدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع.

وقد أشارت الدراسات النظرية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في البلد، وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وبالتالي تردي بيئة الأعمال، وبرز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق غير الرسمي، وهذا يعني إضعافا للاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.2.3 مؤشر التنمية البشرية

يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وتتجلى أهميته في كون أحد أهدافه هو الوصول بالأفراد إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، أي أنه من وجهة نظر المستثمر فهو يعكس إنتاجية الفرد. وقد كان تنقيط الجزائر في هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 14: ترتيب الجزائر في مؤشر التنمية البشرية 1993-2018

السنة	--	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التنقيط	--	0.591	0.595	0.600	0.608	0.617	0.627	0.636	0.644
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التنقيط	0.653	0.664	0.674	0.684	0.692	0.698	0.707	0.709	0.719
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التنقيط	0.725	0.730	0.732	0.734	0.736	0.745	0.753	0.754	0.759
المرتبة	84	96	93	84	83	83	83	85	82

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية. و <https://countryeconomy.com/hdi/algeria> ملاحظة: تتم عملية تحسين مستمرة لمنهجية إعداد المؤشرات وتحديث المعلومات ما يؤدي إلى تعديل التنقيط والمراتب.

يتضح من خلال الجدول (14) أن الجزائر عملت على الإهتمام بالموارد البشري وتحسين مؤشرات، وهو الأمر الذي يتطابق مع ما نجده في برامج النمو التي سطرته، حيث خصصت جانبا كبيرا من الإنفاق يناهز 40% من قيمة البرامج خاصة البرنامجين الأخيرين، لدعم هذا المورد، فقيمة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر منذ 2007 يضعها في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة (70% إلى 79.9%)، وإستمرت على هذا الحال إلى أن وصلت للمرتبة 83 من أصل 188 بلدا. وبالتالي حققت برامج دعم النمو نتائج إيجابية في جانب المورد البشري، لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هل كان من الممكن تخفيض تكلفة تحسين المورد البشري في برامج دعم النمو؟.

5.2.3 مؤشر الشفافية (مؤشر مدركات/ محاربة الفساد)

يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية سنويا منذ سنة 1995، والتي تعرّف عدم الشفافية (الفساد) بأنه استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة، ويقاس المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، وإلى غاية سنة 2011، كانت الدول تقسم وفق هذا المقياس إلى عشرة درجات متساوية (0-1، 1-2، 2-3، 3-4، 4-5، 5-6، 6-7، 7-8، 8-9، 9-10)، وفي سنة 2012 أصبح التنقيط على أساس 100 نقطة، بنفس المنهجية السابقة أين تم ضرب العدد في 10 لتسهيل القراءة أكثر (0-10، 10-19، الخ)، وقد تم الإعتماد على الطريقة الثانية من أجل توحيد المقياس. ويشير الرقم أو الدرجة صفر إلى بلد فاسد جدا، وتشير الدرجة 100 (10 سابقا) إلى بلد نظيف جدا، وقد كان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 15: ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية

السنة	--	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المرتبة	--	88	99	97	84	99	92	111	105
التنقيط/100	--	26	27	28	31	30	32	28	29
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المرتبة	112	105	94	100	88	108	112	105	106
التنقيط/100	29	34	36	36	36	34	33	35	35

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية.

إنّ المرتبة التي تحتلها الجزائر منذ إدراجها سنة 2003 تجعلها ضمن دول المربع الأسود التي تضم الدول الأكثر فسادا (أقل من 10/3)، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الحافز على الاستثمار فيها وذلك نتيجة عدم الوضوح وعدم الشفافية في التعاملات ما يساهم في زعزعة الثقة بإقتصادها، وقد إستمرت الجزائر في إحلال مراكز متأخرة إلى غاية فترة تراجع أسعار النفط، حيث تقدمت الجزائر بـ 12 مرتبة لتتواجد في المركز 88 من بين 168 دولة شملها المؤشر سنة 2015، وهو شيء جيد يعكس جهود الدولة على تحسين مناخ الاستثمار والذي إن إستمر على هذا الحال خلال سنوات أخرى كان من شأنه زيادة الثقة بالإطار المؤسسي وبالإقتصاد الجزائري، ولكن الأمر لم يلبث أكثر من سنة لتتراجع الجزائر في الترتيب العام وتستقر عند

المركز 106، مع مجموع نقاط محصلة مقدر بـ 36 نقطة يجعلها ضمن قائمة البلدان ذات الفساد المرتفع، والذي يعد العائق الثالث ضمن قائمة معوقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لسنة 2016-2017.

6.2.3 مؤشر الفرص العالمية

يصدر هذا المؤشر عن معهد ميلكن (Milken Institute)، ويهدف بشكل أساسي إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة والقائمة في الحصول على رأس المال من خلال خمس مؤشرات فرعية، وقد كانت البيانات المتوفرة لدى الباحثين تتمحور حول ترتيب الجزائر في السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 16: ترتيب الجزائر في مؤشر الفرص العالمية

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المرتبة	114	--	122	118	114	106	118

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مؤشر الفرص العالمية.

كان ترتيب الجزائر بصفة عامة مستقرا في المراكز الأخير بالرغم من التقدم في بعض السنوات، فمثلا كان الترتيب العام للجزائر في هذا المؤشر هو 122 من بين 136 دولة لسنة 2015، و118 من بين 147 دولة سنة 2019، وهي مرتبة متأخرة جدا خاصة إذا ما علمنا أنها جاءت في المرتبة 137 في المؤشر الفرعي المسمى الإطار المؤسسي، والمرتبة 114 في المؤشر الفرعي المسمى الخدمات المالية، حيث يأتي هذا المؤشر هو الآخر لتأكيد الترتيب الذي منحه المؤشرات الأخرى للجزائر، بإبتعادها عن المراتب الأولى إضافة إلى ظهور مشكل الإطار المؤسسي والتدخل السياسي في الشؤون الاقتصادية للبلد.

7.2.3 مؤشر التصنيف الانتمائي

يقيس هذا المؤشر وضع الدول ضمن التصنيف العالمي فيما يتعلق بمنح الانتماء، وقد ظهرت الجزائر في هذا التصنيف سنة 2016 في المرتبة 133 من بين 181، ما يعدّ مركزا متأخرا في مجال النظام المصرفي، خاصة وأن التمويل وتنوع مصادره وتكلفته من أبرز إهتمامات الإقتصاديين، وبالتالي فإنّ الشق المعني بإصلاح النظام المصرفي في برامج الإصلاح التي تبنتها الجزائر لم يفض عن نتائج جيدة.

8.2.3 مؤشرات تقييم المخاطر

1.8.2.3 مؤشر وكالة دان آند براد ستريت للمخاطر القطرية

هو مؤشر شهري يصنف الدول حسب درجة المخاطرة فيها إلى ثلاثة أصناف (مخاطر مرتفعة، مخاطر متوسطة، مخاطر ضعيفة) كل صنف من هاته الثلاثة مقسم بدوره إلى أربعة أصناف جزئية، وقام الباحثين بأخذ تصنيف آخر شهر من السنة خلال السنوات التي توفرت فيها البيانات، وإبتداء من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016 كان إقتصاد الجزائر طوال هاته الفترة في مصاف الإقتصاديات ذات المخاطر المرتفعة، وبالتالي لا تنصح تقارير هذا المؤشر بتوظيف الأموال بالجزائر.

2.8.2.3 مؤشر كوفاس

تصدره المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية مرتين في السنة، ويقاس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، ويصنف الدول إلى مجموعات هي مجموعة الدرجة الاستثمارية A والتي تنقسم إلى (A1,A2,A3,A4) ومجموعة درجة المضاربة B و C ومجموعة درجة عالية من المضاربة D، ونظرا لارتباط معظم دول المغرب العربي بالاقتصاد الأوروبي فعادة ما يلجأ إليه المستثمرون الأوروبيون قبل اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الدول، وقد كان تصنيف الجزائر إلى غاية السداسي الثاني لسنة 2015 ضمن مجموعة A4 ليتراجع في السداسي الأول من سنة 2016 إلى الدرجة B ثم إلى C في السداسي الثاني لسنة 2016، ويرجع تواجد الجزائر في الدرجة A4 إلى استطاعتها على التحكم في المديونية الخارجية والتي كانت 3.7 مليار دولار سنة 2014 ثم 3 مليار دولار سنة 2015، لكن الانخفاض المستمر لسعر النفط وبلوغه عتبة 26 دولار للبرميل سنة 2016 أفقد الجزائر موارد هامة حالت دون تسديد التزاماتها وزيادة المديونية الخارجية لتبلغ 4.1 مليار دولار سنة 2016 والمتوقع أن يصل إلى 7.8 مليار دولار سنة 2017، ما جعل التصنيف يزيد من احتمالات المخاطرة للسوق الجزائري ويقدم صورة سلبية عن الإقتصاد الجزائري هو الآخر، وإستمر الحال في سنتي 2017 و2018 بتواجدها في التصنيف C، ثم عادت إلى التصنيف A4 مجددا سنة 2019 والذي يعود السبب فيه لإنخفاض المديونية الخارجية إلى حدود 3.8 مليار دولار التي كانت نتيجة التحسن في مستوى أسعار النفط. وبالتالي نتوصل إلى أن برامج الإصلاح ودعم النمو فشلت في تحقيق تنويع الإقتصاد الجزائري الذي من شأنه تحسين المعطيات الكلية للإقتصاد ومنه تحسين المراتب في المؤشرات الدولية.

3.8.2.3 مؤشر المخاطر السياسية

تصدره مجموعة PRS، وهو المؤشر الفرعي الرئيسي في مؤشر المخاطر القطرية بنسبة 50% إضافة إلى مؤشرين فرعيين آخرين، ويعتمد هذا المؤشر في تحليله على خريطة الاستثمارات، النزاعات الداخلية والخارجية، الفساد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، نوعية البيروقراطية وغيرها، ويصنف الدول إلى دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا (0-49.5)، دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة (50-59.5)، دول ذات درجة مخاطرة معتدلة (60-69.5)، دول ذات درجة مخاطرة منخفضة (70-79.5)، دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا (80-100)، وكانت الجزائر قد تحصلت على عدد النقاط الموضحة في الجدول التالي:

جدول 17: ترتيب الجزائر في مؤشر المخاطر السياسية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التنقيط/100	68	68	68	68	67	69	71	72	72	71

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات PRS Group

بالنظر إلى حالة الجزائر نجدها طوال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 كانت ضمن قائمة الدول ذات المخاطر المعتدلة، ونظرا لجملة التعديلات والتغيرات في السياسات العامة، تقدمت منذ سنة 2016 إلى مصف الدول ذات المخاطر المنخفضة، وهذا التحسن في الترتيب يعتمد بشكل كبير على إستقرار الأوضاع الأمنية بالبلد، ورغم ذلك يتوجب على الجزائر أكثر تحسين تنقيطها كونها معرضة أكثر للعودة إلى التنقيط السابق.

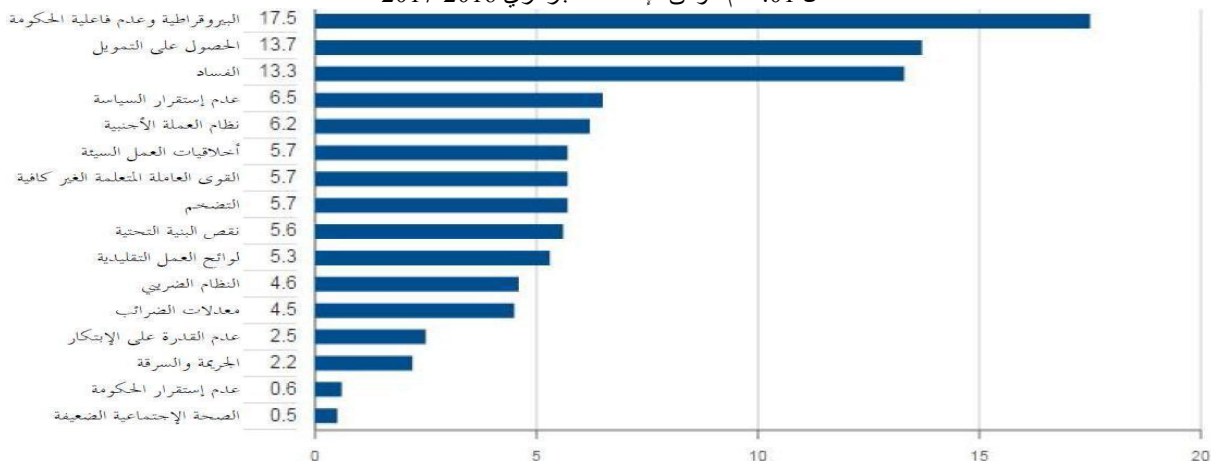
4- أهم معوقات الإقتصاد الجزائري

وفقا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية فإن الدول الفقيرة لديها تكلفة منخفضة لرأس المال العامل الواحد، لذلك فمن المفترض أن تحظى باهتمام كبير من المستثمرين لأنها تولد عوائد مرتفعة لاستثماراتهم، لكن (Lucas, 1990) لاحظ أن هذا لا يحدث في الواقع وأن الاستثمارات تتجه إلى الدول الغنية، فما الذي يمنع المستثمرين من الاستثمار في هاته الدول؟ ولماذا لا تتجه رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة؟. هذا ما يعرف في الاقتصاد بتنقاض لوكاس.

إن التفسيرات النظرية لمفارقة لوكاس تنقسم إلى مجموعتين (Laura, Sebnem, & Vadym, 2008) : ترى المجموعة الأولى أن الانتقال المحدود لرؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية يعود للعوامل الأساسية التي تؤثر في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، مثل الاختلافات التكنولوجية، عوامل الإنتاج المفقودة، السياسات الحكومية، والهيكل المؤسسي، وتركز المجموعة الثانية من التفسيرات على عيوب سوق رأس المال الدولي، خاصة الأخطار السيادية (خطر التأميم) والمعلومات غير المتماثلة، فعلى الرغم من أن العائد المتوقع من الاستثمار يكون مرتفعا في كثير من البلدان النامية، إلا أنه لا يترتب عنه تدفق لرؤوس الأموال إليها بسبب ارتفاع مستوى عدم التأكد لتلك العوائد المتوقعة. وقد ركز الكتاب في الأونة الأخيرة تفسيراتهم لمفارقة لوكاس في المجموعة الأولى، ممثلة في الفرق في أساسيات هيكل الإنتاج، أما البعض الآخر فركز على الجزء الثاني من المجموعة الأولى ممثلة في نوعية المؤسسات كمحدد رئيسي لتدفق رؤوس الأموال للدول وكدليل على الدور المحوري الذي يلعبه الاستقرار المؤسسي، فقد تبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتلقاه أي بلد، يرتبط ارتباطا وثيقا بقوة البنية التحتية واستقرار الحكومة في ذلك البلد.

وفي هذا الصدد فإن حالة إقتصاد الجزائر تأتي مشابهة تماما لما استنتجه روبيرت لوكاس، حيث أنه وفقا لمكتب الشؤون الاقتصادية والتجارية الأمريكي فإن الشركات الدولية التي تعمل بالجزائر تشكو من أن الحكومة المحلية تفتقر إلى الرؤية الاقتصادية، وأن القوانين واللوائح تتغير باستمرار وتطبيقها يكون بشكل غير متساو، كما أن العقود التجارية عرضة للتغيير، التفسير والمراجعة هي الأخرى، فالإطار التشريعي في الجزائر يتميز بالغموض والضبائية وعدم الاستقرار، بحيث أن الكثير من القوانين تستوقف المستثمرين الأجانب، إضافة إلى قانون 51/49 للاستثمار الذي يتطلب ملكية أغلبية جزائرية، وعدم حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة الإقليمية المحدودة، وعدم وجود أسواق متكاملة إقليميا يؤثر سلبا على الجزائر التي قد لا تكون جذابة لشركات يمكنها تحديد موقع مكان آخر لإنشاء مركز توزيع إقليمي. وفي تأكيد للدور الرئيسي الذي يلعبه الإطار المؤسسي في تحسين الإقتصاد، تم ترتيب أهم عوائق الإقتصاد في الجزائر في التقرير الملحق بمؤشر التنافسية العالمي 2016-2017 كما يلي (Schwab, 2016, p96):

شكل 01: أهم عوائق الإقتصاد الجزائري 2016-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي.

بإمكاننا أن نجتمع وجهة نظر رجال الأعمال للعوائق التي تقصد الإقتصاد الجزائري في محورين أساسيين:
1-4 محدودة صيغ التمويل

يعتمد التمويل في الجزائر بشكل أساسي على القروض البنكية في ظل غياب السوق المالية، الأمر الذي يجعل من المستثمرين أمام عائقين آخرين هما ارتفاع معدلات الفائدة للقروض البنكية إضافة إلى صعوبة الحصول على القروض بسبب الإجراءات المعقدة والطويلة، وهو مشكل رئيسي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي لا تتمكن في كثير من الأحيان من توفير الضمانات الكافية، دون أن ننسى أثر المزامحة من طرف القطاع العام، ففي تقرير البنك المركزي لسنة 2015 كان متوسط القروض التي تحصل عليها القطاع العام يمثل 51.77% من إجمالي القروض المقدمة للنشاط الاقتصادي في عمومها.

2-4 إشكالية الحاكمية والقصور في السياسة الاقتصادية

إنجر عنهما شيوع لظاهرتي ارتفاع معدلات الضرائب، واستفحال القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي، إلى جانب الفساد والمنافسة غير المشروعة، إذ تشير دراسة أجراها البنك الدولي حول الإقتصاد الجزائري سنة 2003 إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 07% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات (Madi, 2014, p32). وهي النسبة التي من المرجح أنها ارتفعت أكثر نسبة إلى تراجع الجزائر في مؤشرات مكافحة الفساد من المرتبة 88 سنة 2003 إلى مرتبة 106 سنة 2019.

إضافة إلى هذا يعاني المستثمرون في الجزائر من معوقات تعدّ أساسيات لقيام الأعمال في أي دولة، والأمر يتعلق بمشكلة العقار الصناعي، فالدول النامية وحتى الجارتين تونس والمغرب لا تنظران إلى هذا المشكل، ويعود سببه في الجزائر بالدرجة الأولى إلى تهاون الإطار المؤسسي ما أدى إلى نقص كبير على مستواه، ثانياً وهي الأهم، استغلال العقارات الصناعية في أعمال خارج اختصاصها وجعلها أماكن خاصة (بقاعة للحفلات، معارض، مخازن... الخ) وأصبحت بذلك المناطق الصناعية في الجزائر عبارة عن مناطق تجارية لا تقدم قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني. ثالثاً، ارتفاع أسعاره في أغلب المدن الجزائرية إن وجد، وهو الذي يجبر وراءه مشكلاً آخر ممثلاً في بطء وتعدد الإجراءات الإدارية لحصول المستثمرين على وثائق الملكية الضرورية لتقديم طلب الحصول على قرض، وأيضاً مشاكل في تهيئة العقار بالأساسيات لانطلاق المشروع (الكهرباء، الغاز، الماء، الهاتف). ومع كل هاته المعوقات فإن المستثمر الأجنبي على وجه الخصوص يواجه خطر نزاع الملكية، إذ أن القانون الجزائري يبقي على إمكانية نزع الدولة للملكية وتعويضها، وبالتالي فإن إصطدام المستثمر الأجنبي بالجوانب السلبية للقصور المؤسسي في دولة ما وبكل تلك المعوقات، سيؤدي حتماً إلى تقليص حجم استثماراته في هاته الدولة.

5- مقترحات إصلاح الإقتصاد الجزائري

5-1 تحسين معطيات الإقتصاد الكلي الوطني

على الرغم من مخاطر انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، إلا أنها تتيح الفرصة لإعادة توجيه هيكل الإقتصاد بعيداً عن النفط وهيمنة القطاع العام إلى نمو أكثر تنوعاً يتميز بزيادة مشاركة القطاع الخاص، لكن قيل أن نقدم حلولاً للإقتصاد الجزائري، يتوجب علينا أولاً معرفة محددات اختيار الجزائر كوجهة استثمارية في ظل كل هاته العوامل التي لا تخدم المستثمر، فما هي عوامل جاذبية الجزائر؟

تبين الأدبيات الاقتصادية بأن المناخ الإقتصادي الجاذب يتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، عجز مقبول في ميزان المدفوعات، معدلات تضخم منخفض، سعر صرف غير مغالي فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية تساعد على التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. وبالعودة لحالة الجزائر نجد دراسة (Senouci & Bourri, 2015) التي توضح بأن الاستثمارات الأجنبية تدفقت إلى الجزائر بسبب أثر المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني، فرغم الأداء المنخفض للجزائر والمناخ الإقتصادي السيئ إلا أنها نجحت في استقطاب الاستثمارات خلال الفترة المدروسة (1980-2011)، وبالتالي، ووفقاً للأدبيات الاقتصادية ومن خلال التجربة، يتوجب علينا العمل على تحسين معطيات الإقتصاد الكلي الوطني التي تدهورت في ظل انخفاض أسعار النفط وفشل برامج الإصلاح ودعم النمو، وأدت لتراجع مكانة الإقتصاد الجزائري.

5-2 تحسين الإطار المؤسسي والتشريعي الجزائري

من الضروري إصلاح الشق الثاني الخاص بالمناخ الإقتصادي الجيد، وهو جزء أساسي من العملية، إذ تشير دراسة (Laura, 2008) إلى أن السياسات التي تهدف إلى تعزيز حماية الملكية وحماية الحقوق، الحد من الفساد، زيادة الاستقرار الحكومي، تحسين نوعية الجهاز الإداري والقانون والنظام، يجب أن تكون أولوية بالنسبة لوضعي السياسات بالدول الفقيرة التي تسعى لزيادة تدفقات رأس المال نحوها وترقية إقتصادياتها.

وبيّنت دراسة (Bounoua & Matallah, 2014) علاقة بآثار طويلة الأمد بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجودة المؤسسات في الجزائر (المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية)، ووضّحت أن للحكومة أثراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر. فالعمل المستمر على المساءلة والمحاسبة ووضوح السياسات المتبعة من شأنه أن يحسن من صورة الحكومة لدى المستثمر الأجنبي وينجر عنه بعد ذلك تحسين صورة الإقتصاد. ويتعين أيضاً على السلطات الوصية إجراء عملية تقييم بشكل دوري ومستمر لآثار القوانين والسياسات المتخذة على تطوير الإقتصاد، لتحديد مدى تطابقها مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بتطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية والرشوة والفساد، المعاملة المنصفة لكل المستثمرين، وجعل هاته القوانين أكثر شفافية ووضوحاً وملزمة بكل الجوانب.

5-3 ترشيد الحوافز المالية الممنوحة

إن من أكثر الأخطاء المتخذة من طرف السلطات والتي تكررت باستمرار، هو تركيزها على الحوافز المالية (من بينها الحوافز الضريبية) لتتبع الإقتصاد، وتقديم تنازلات كبيرة لتشجيع المستثمرين المحليين وجذب المستثمرين الأجانب، فوفقاً للدراسة التي أعدتها UNCTAD سنة 2000 حول الحوافز المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، تبين أن الحوافز المالية لا تمثل المعيار الأساسي

لاختيار دولة معينة، وأن المستثمر يقوم بعملية تقييم للمناخ الاقتصادي على مرحلتين، المرحلة الأولى تنظر إلى المحددات الكلية، وفي المرحلة الثانية تأتي الحوافز المالية والتي يمكن أن تصبح أهم محدد بالنسبة للمستثمر الأجنبي في حالة دولتين تتشابهان في باقي محددات المناخ الاقتصادي وتتنافسان لإستقطاب إستثمارات أجنبية، أو في حالة ما إذا كان الإستثمار يهدف إلى التصدير (UNCTAD, 2000, p11). إضافة لهذا فالعديد من الدراسات توصلت إلى أن الحوافز المالية (منها الضريبية) لا تؤثر في تطوير الاقتصاد، فالدول المضيفة تستعملها كستار لتغطية عوامل أخرى لها دور أكبر في قرار الإستثمار، ولكن هذا لا يعني عدم الاهتمام بتقديم الحوافز المالية وإنما ترشيدها.

4-5 إصلاح الدعم

يتوجب على الجزائر إصلاح الدعم الذي بلغت تكلفته حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، فإعانات الدعم السخية الحالية تقتصر إلى الكفاءة، وغير عادلة في معظمها وتفيد الأثرياء أكثر مما تفيد الفقراء، فعلى سبيل المثال، تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعومة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر بمتوسط 6 أضعاف، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم يشجع على الاستهلاك المفرط، ويؤدي إلى تشوهات اقتصادية، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة بالتخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بشبكات أمان مُحسَّنة وبنظام للتحويلات النقدية بوجه بدقة إلى الأسر الأقل دخلا، مع حملة إعلامية قوية أثناء تنفيذ ذلك.

5-5 إصلاحات أخرى

يتطلب تطوير الاقتصاد العمل على زيادة حرية التعامل مع العالم الخارجي، خفض العبء الضريبي وأثر المزامحة، تشجيع الابتكار والمنافسة الشريفة، والتي تستوجب القضاء على الاقتصاد غير الرسمي الذي أضعف من فعالية الاقتصاد الجزائري، وساهم في تقديم بيانات خاطئة عن المتغيرات الاقتصادية الكلية مما يؤثر سلبا على فعالية السياسات الاقتصادية، لاعتماد صنّاع هاته السياسة على بيانات مضللة لا تعكس الواقع. وفي ظل تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري منذ تراجع سعر النفط يتوجب على الجزائر توفير نظام للتأمين ضد أخطار الصرف يمكن المستثمرين من حماية استثماراتهم وعوائدهم، وأيضا معالجة معدلات التضخم المرتفعة، ذلك أنها ترفع تكاليف الإنتاج من جهة، وتخفف حجم الأرباح من جهة أخرى.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن برامج الإصلاح الهيكلي وبرامج دعم النمو الاقتصادي أفضت إلى تحقيق الاقتصاد الجزائري لنتائج ضعيفة على مستوى مؤشرات الكلية، وإلى تواجده في مراكز متأخرة في أغلب المؤشرات الدولية مع غياب تام عن المراكز المتقدمة، وهاته النتائج المحصلة تدعونا للجزم بما لا يدعو للشك خروج الاقتصاد الجزائري في الفترة الحالية من المنافسة على مستوى الساحة الدولية.

بالنسبة لبرامج الإصلاح التي أجرتها الجزائر مجبرة من طرف المؤسسات النقدية الدولية قد أدت إلى تحسين عدة مؤشرات كلية على مستوى الموازنة، لكن خروج الجزائر من غطاء برامج الإصلاح وتبنيها لبرامج دعم النمو منفردة يدعونا إلى الاعتقاد بأن: إما أن هذه البرامج هي لدعم النمو ولم تنجح في تحقيق أهدافها على أكمل وجه، أو أن هناك مغالطة في التسمية، حيث كان من الأجدر تسميتها ببرامج تهيئة الاقتصاد الجزائري، فهاته التسمية أكثر تناسقا مع مضمون تلك البرامج، كون الاقتصاد الجزائري كان قد خرج من أزمة سياسية خانقة بدأت مع بداية التسعينات أهلكت بناء التحتية، والحقت به خسائر جمة سواء من حيث المنشآت التي تعرضت للتخريب، أو من حيث حدوث نزيف للكفاءات والإطارات المؤهلة. فالملاحظ أن البرامج التي تم إنجازها يمكن حصرها في خانتين هما إنجاز منشآت قاعدية، وتكوين موارد بشرية. ما يؤكد صحة الافتراض بعدم وجود مناخ إقتصادي من أساسه، في حين أنّ لفظ دعم النمو يمهّد لوجود مناخ إقتصاد يحتوي على الأساسيات لكنه في المقابل يشهد ركودا إقتصاديا. وبالتالي فإذا صحّ الافتراض بأنّ الجيل السابق من البرامج كان يعمل على تهيئة الاقتصاد الجزائري، فإنّ أمام الجزائر مرحلة جديدة من البرامج التنموية توجب عليها العمل بمقترحات إصلاح الاقتصاد الجزائري الواردة في الدراسة.

المراجع

- 1- Bounoua, C., & Matallah, S. (2014). The Impact of Institutional Quality in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria. *Topics in Middle Eastern and African Economies*, 15(2), pp. 142-163.
- 2- Laura, A., Sebnem, K. O., & Vadym, V. (2008). Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries? An Empirical Investigation. *Review of Economics and Statistics*, 90(2), pp. 347-368.
- 3- Lucas, R. (1990). Why doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries? *American Economic Review*, 80(2), pp. 92-96.
- 4- Madi, M. (2014). The Attractiveness of the investment climate in Algeria. *Revue Nouvelle Economie*, 1(10), pp. 27-33.
- 5- Schwab, K. (2016). *The Global Competitiveness Report 2016-2017*. World Economic Forum. Geneva.
- 6- Senouci, B. I., & Bouri, S. (2015). Les déterminants des Investissements Directs Etranger: Cas de l'Algérie (1980-2011) Etude économétrique. *Revue Nour d'études Economique*(1), pp. 159-180.
- 7- UNCTAD. (2000). *Tax Incentives and Foreign Direct Investment: A Global Survey*, Asit Advisory Studies, N°16, Geneva.
- 8- أحمد ضيف. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه. تخصص نقود ومالية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط: الجزائر.
- 9- ربيع عيساني، وهيبة حلوفي، و عيسى رحيمي. (2014). الإصلاحات وتقييم برنامج الانعاش الاقتصادي بالجزائر. *مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل*، يومي 23-24 نوفمبر. جامعة الشاذلي بن جديد: الطارف.
- 10- عباس فرحات، و وسيلة سعود. (2018). عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. *مجلة الاقتصاد والقانون*، العدد 01.
- 11- عبد الجليل شليق. (2012). استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009، رسالة ماجستير. تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة محمد بوضياف: المسيلة.
- 12- عبد الرحيم شيببي. (2013). الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه. تخصص علوم إقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد: تلمسان.
- 13- عبد الصمد سعودي. (2016). تقييم برامج الإستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه. تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف: المسيلة.
- 14- عبد العزيز قتال، و الهادي براي. (2020). توجهات السياسة المالية في الجزائر بعد تراجع أسعار المحروقات. *مداخلة ضمن الملتقى الوطني: دور السياسات المالية والنقدية في ترقية الإستثمار المنتج خارج المحروقات في الجزائر*، يومي 25-26 فيفري. جامعة العربي بن مهيدي: أم البواقي.
- 15- كريم قروف. (2013). تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر. *مداخلة ضمن ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014*، يومي 11-12 مارس. جامعة فرحات عباس: سطيف.

- 16- كمال عايشي. (2009). التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد ، . مدخله ضمن ملتقى وطني بعنوان: الاقتصاد الجزائري، قراءة حديثة في التنمية، يومي 12-13 ديسمبر. جامعة الحاج لخضر: باتنة.
- 17- هاجر سلطاني. (2014). سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر – الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير. تخصص إدارة أعمال وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس: سطيف.